المرأة التي لا يطرق بابها أحد

بسمة النسور

في البدء، اعتقد سكان البناية، رقم 62، في شارع النهضة، أنّ المرأة التي تقطن في الطابق الثالث لم تعد تحبّ الاغتيات مثل السابق، وهي السبعينية الوحيدة التي لا يطرُق بابها أحد، إذا ما استثنينا صبيَّ البقال المكلّف إحضار احتياجاتها، والعاملة البنغلادشية التي تنظف البيت مرّتين في الشهر. كانت قليلة الاختلاط، لا تخرج إلّا نادراً. اعتاد الجيران التذمر من صوت الموسيقى والأغاني المسموعة من بيتها طوال الوقت، حتى أنّهم حفظوا طقوسها عن ظهر قلب... في الصباح الباكر، ينطلق صوت فيروز في الأجواء. كانت تفضل أغانيها القديمة، وتخصّص ساعة كاملة لقصائدها الغنائية، الموشحات الأندلسية على وجه الخصوص، وتكرر سماع المقطع الأخير من قصيدة شهرزاد أكثر من مرة: «طارت الدنيا بمن أهوى وبي/ وافترقنا كيف يا ليل الرقاد... ساكن ما بين قلبي المتعب/ وجفوني وجهها رغم البعاد... ما اكتفينا بعد والدهر اكتفى/ فاقطفي الأحلام مثلي واسهري... آه يا عينيّ لو يُشرى الغفا/ من عيون ما لكنت المشتري».

تنتقل في الظهيرة إلى الموسيقى الكلاسيكية، فتهتز جدران شقتها من وقع ضربات بيتهوفن وباخ وموزارت. كانت تحب تشايكوفسكي في رابعته «كساراة البندق» تعيدها مراراً مأخوذة بجمالها الخالص. عصراً، تعود إلى مختارات من أغاني فايزة أحمد ونجاة الصغيرة ووردة الجزائرية، وعبد الحليم يطربها صوته الشجيّ الحزين، وهو يردّد باستسلام عذب «في سكّة زمن ضايعين/ في سكة زمان/ في نفس المكان راجعين/ في نفس المكان/ لا جراحنا بتهدي يا قلبي/ ولا دنسى اللي كان». وحين يحلّ الغروب، تفسح الفضاء كاملاً لأم كلثوم، تتنقل بين أغانيها الكثيرة، تبداها دائماً بأغنية «أراك عصي الدمع» وتعرّج على «رق الحبيب» و«فكروني» وتختم السهرة دائماً بـ«الأطلال». لم ينجح الجيران الذين ضاق ذرعهم بها مرّة في ثنيها عن تلك الطقوس اليومية المزعجة. لطالما طالبوها بخفض صوت الموسيقى. تتذرع لهم بأنّ لديها مشكلة في السمع، تمنعها من خفض صوت الموسيقى، وتحاول إقناعهم بأنّ مختاراتها منتقاة بعناية، وأنّها تساهم في تحسين ذائقتهم الموسيقية، غير أنّ ذلك كلّه انتهى منذ فترة. استبشر الجميع خيراً، لأنّهم ظنوا أنّها رضخت، في النهاية، لاحتجاجهم، وتوقفت عن إزعاجهم. لم يفكّر أيّ من الجيران في السؤال عنها. كان الجميع منهمكاً في تحضيرات العيد الكبير، مبتهجاً برفع الحظر وعودة الحياة إلى طبيعتها بعد حبس طويل. ذرعت الأمهات الأسواق، بحثاً عن ملابس جديدة لصغارهن، فيما انشغلت بعضهن في إعداد الكعك، كما انهمك الرجال في ابتياع الأضاحي بغية توزيعها على الفقراء، صبيحة العيد. في ليلة الوقفة، وفي غمرة استعداد سكان البناية لاستقبال العيد، فاحت رائحة غريبة. تنبه أحدهم أخيراً إلى السكون العميق غير المعهود في شقة المرأة الغريبة. ارتاب في الأمر. احتشد مدخل البناية بالجيران. طرقوا الباب كثيراً من دون جدوى، فيما اشتدت الرائحة التي تأكد أنّها منبعثة من شقتها. هاتفوا الدفاع المدني الذي هرع رجاله إلى البناية، وقد كسروا الباب. ليكتشفوا الجثة المتفحمة ملقاة على الأرض. أفاد التقرير الشرعي بأنّ السيدة فارقت الحياة منذ أسبوع على أقل تقدير. وقد عثر على عشرات الصور القديمة منثورة حولها. ارتفعت التكبيرات فيما كانوا يخرجون بالجثة مغطّاة بالكامل فوق حمّالة. وسط ذعر الجيران وصدمتهم وخجلهم، كما جاء في تقرير الطبّ الشرعي أنّ قلب المرأة توقف، لعلّه بسبب الحزن الشديد.

عن تراجع خطير لحرية التعبير في فلسطين

داود كتّاب

تتراجع، بصورة خطيرة، حرية التعبير في فلسطين المحتلة عام 1967، الأمر الذي يؤدّي إلى مضاعفة عبء النضال الفلسطيني، فبدلاً من النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، أصبح دعاة الحرية يناضلون على جبهتين، واحدة عدو وأخرى من المفترض أن تكون صديقة، بل مساندة وداعمة لحرية التعبير.

لم يحدُث تراجع الحريات في فلسطين فجأة، بل تدرّج في السنوات الأخيرة، بدأ بسجن من كتب تعليقاً ضد الرئيس محمود عباس على موقع «فيسبوك» ثم سجن معبّرين عن رأي مخالف لتأجيل الانتخابات التشريعية والرئاسية، وتطوّر ليشمل استدعاء معارضين، وإطلاق مسؤولين أمنيين تهديدات بإيذاء معارضين سياسيين، ورفض القيادة طلبات متعدّدة لشجب تلك التصريحات، واستمر في الاعتداء العنيف على متظاهرين يرفضون عنف اعتقال المعارض نزار بنات. وتمت إقالة مدير عام المكتبة الوطنية الفلسطينية، وزير الثقافة السابق، إيهاب بسيسو، لانتقاده الهادئ ما يحدث، وذلك بقرار من مكتب الرئيس عباس في 27 يونيو/ حزيران الماضي، أي قبل شهر من إصدار قرار حكومة محمد اشتيه، بخصوص موظفي القطاع العام في يوليو/ تموز الماضي، وتنص المادة 22 من مدوّنة السلوك أنّ للموظف العمومي والموظفين، لمصلحة أهدافه السياسية.

يعتقد رئيس الوزراء أنّه بمجرّد القول عن الرأي، على أن يوضح عند إبداء رأيه سواء بالنشر أو التعليق على مواقع التواصل الاجتماعي أنّ هذا يمثل رأيه الشخصي فقط، ولا يمثل أيّ جهة حكومية يعمل فيها». ويعارض قرار رئيس الوزراء، محمد اشتيه، إلغاء المادة 22 من مدوّنة سلوك الموظفين العاملين في دوائر الحكومة، بندٌ دستوريا، لا يمكن تعديله إلا بقرار تشريعي أو مرسوم رئاسي.

الغريب أن مدونة السلوك نفسها منعت أيّا من أفراد الشرطة والأمن الذين تُناط بهم مهمة إنفاذ القانون من الإدلاء بأيّ رأي سياسي، في حين أننا نسمع، في الفترة الأخيرة، بصورة متزايدة، تصريحات وأقوالاً ذات طابع سياسي، وحتى فصائلي، من مسؤولين أمنيين. وذلك فيما يحرّم القانون الأساسي، والذي يعتبر بمثابة دستور، في مادته التاسعة عشرة المساس بحرية التعبير: «لا مساس بحرية الرأي، ولكلّ إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غير ذلك من وسائل التعبير أو الفن مع مراعاة أحكام القانون». وقد تكون الجملة الأخيرة مخرجاً لتحديد الضمان، لكن، من المعروف أنّ أيّ تعديل في القانون يتطلب موافقة ممثلي المجلس في المجلس التشريعي، المعطل منذ أكثر من عشر سنوات، وكان من المفترض أن يكون متعقداً لو تمت الانتخابات، كما كان مقرّراً لها بمرسوم رئاسي، في 22 مايو/ أيار الماضي.

المزعج أنّ هذه التقييدات تأتي في ذروة المقاومة الشعبية في مناطق عديدة، مثل الشيخ جرّاح وسلوان وبيتا وبيت أمر وغيرها، والتي يشمل القمع الإسرائيلي في غضونها الصحافيين والصحافيات، كما تحاول إسرائيل، بصورة مستمرة، الضغط على شبكات التواصل العلاقة لمنع نشر المواقف ومقاطع الفيديو الفلسطينية، فهل على الصحافي والناشط الفلسطيني العمل على جبهتين؟ وهل يعتقد المسؤولون الفلسطينيون أنّ تلك الأعمال المناهضة للقانون الأساسي ومبادئ الحرية التي يسعى الشعب الفلسطيني لها ستزيد من شعبيتهم أو تحدّ بعضهم من انتقاد السلطة المتمركزة في المقاطعة؟

لقد بات واضحاً أنّ المعارضين، حتى مؤيدين عديدين، يلجأون إلى نقل أفكارهم، بصورة خفية، إلى الإعلام الإسرائيلي، لتجاوز كل هذه القيود غير الديمقراطية، طبعاً، فإنّ الإعلام الإسرائيلي ينشر أحياناً ويرفض في أحيان أخرى، وفي غالبية الأحيان، يقوم بتشويه تلك المعلومات والمواقف، لمصلحة أهدافه السياسية.

«الجزيرة مباشر»، قال: «إنّ قرار الاتحاد الدولي للجودو إيقافه، بعد الانسحاب من المشاركة كان متوقّعاً، إلا أنه غيرُ نادم على قراره، وسيكرّره، كلّما اقتضى الأمر».

هنا نستذكر ما كان قاله رئيس وزراء الاحتلال السابق، بنيامين نتنياهو، أنّ

خيارات درعا في السلام والحرب

سميرة المسالمة

كشفت أحداث محافظة درعا، المدينة التي انطلقت منها شرارة الثورة السورية (مارس/ آذار 2011) عقم المراهنة على التسويات التي عُقدت في ظل اتفاقات ثلاثي أستانة (روسيا وإيران وتركيا)، المتعلقة بخطط المناطق الأربع منخفضة التصعيد، أو حتى تلك التسويات التي تعهدت بها روسيا أمام الولايات المتحدة، وكانت مدخلاً لها لاستلام الملف السوري كاملاً. وتقديم مشروع حلولها لتسوية الصراع في سورية بين النظام الذي ترعاه مع إيران لبيقى على رأس السلطة في دمشق، والفصائل «المعارضة» في جهات سورية الأربع. ووفق ذلك، كان من المفترض أن تكون تسوية درعا النموذج الحي عن مشروع روسي قابل للتطوير في أكثر من مكان، فيما لو التزم النظام بنوده. إلا أن واقع الأحداث المتلاحقة، بعد اتفاق خفض التصعيد في ريف دمشق وحلب واليوم درعا، يؤكد أن تلك الاتفاقات لم ينجم عنها أي شيء من ذلك، بل أدّت إلى زيادة التصعيد، وزيادة التدخل العسكري الروسي إلى جانب قوات الأسد، بالشكل الذي نتج عنه تمكين النظام من استعادة مناطق عديدة في الجنوب والوسط والشمال، بحيث لم تبقَ سوى منطقة إدلب خارج ذلك الترتيب، وهذا ليس لمصلحة الشعب السوري وثورته، وإنما بسبب تقاطع المصالح الروسية، التركية، إلى جانب مصالح دولية أخرى، معقدة بملف القاعدة، وضمن ذلك جبهة النصرة. وفي ما يخصّ درعا، قد يفيد التذكير بأن ما يسمى «خفض التصعيد» فيها حصل بطريقة مختلفة، إذ لم يتم بطريقة الحسم العسكري، كما تم في دمشق وريفها وحلب وريفها، وإنما تم بالوساطة السياسية الدولية، وبرعاية أميركية مباشرة، وتحت نظر إسرائيل، وذلك لما يشكله موقع المنطقة الجنوبية من أهمية، سواء من الناحية الأمنية لإسرائيل، أو لرغبتها بوقف تمدّد إيران في المنطقة تحت مسمى مساندة النظام السوري في حربه على المتمرّدين عليه. ولذلك حظيت المصالحات الروسية على تلك الاتفاقات الدولية، وعقدت روسيا اتفاقا لفرض نوع من الهدنة بين النظام وفصائل المعارضة في درعا، أدّى إلى استعادة النظام سيطرته خدمياً، مع حفاظ المعارضة على وجودها المدني والمسلح. وكما في كل تسوية سابقة، سواء برعاية موسكو أو حلف أستانة، فإن النظام يعتبر بنود الاتفاقات مجرّد هدنةٍ مرحليةٍ يتبعها تدخله العسكري، وما يجري اليوم يبين أن ما حدث في اتفاقيات ريف دمشق وحلب وريفها هو نهج النظام في فهم التسويات، وهو يوضح بصورة قطعية عقم دعوات المصالحة، إذ ليست تلك الكلمة من مفردات النظام أو من مصطلحاته، لأن النظام لا يتعاطى البتة مع الحلول السياسية، سواء برعاية من حلفائه أو برعاية دولية. إذ اعتمد، منذ البداية، أقصى الحلول الأمنية وأقساها، بكل ما فيها من أهوال لقمع إرادة التغيير عند الشعب السوري أو لوائدها، ما نجم عنه تشريد الملايين، وقتل مئات الألوف واعتقال عشرات الآلاف.

على أية حال، فإن الاشتباكات الواسعة، والحامية، والدامية، التي حصلت وتحصل في درعا وريفها تؤكد أن ملف الصراع السوري، الذي لاقى نوعا من التهدئة، يمكن ببساطةٍ معاودة إشعاله، إنْ بحكم تفاعلات داخلية، أو بحكم تفاعلاتٍ خارجية، وأن منطقة إدلب التي تعيش على رماد تحته جمر ليست وحدها من ينذر بهذا الخطر القادم من الأسد، هذا مع علمنا أن ثمّة منطقة ثالثة، وهي شمال شرق سورية، أي غرب الفرات، قابلة للانفجار أيضاً. وعليه، فإن أيام التهدئة التي عاشتها سورية قبيل الانتخابات الرئاسية، وما جرى من مقاطعات شعبية لتلك الفعالية في درعا ومناطق أخرى، سيردّ عليها النظام حيث يستطيع ويتمكّن من ذلك، مع دراسة توازنات مصالحه وتقاطعاتها مع حلفائه من جهة، وبين حلفائه والأطراف الدولية المتدخلة في الملف السوري من جهة مقابلة.

> درعا اليوم وحيدة في مواجهة قصف النظام، تعتمد في صمودها على وحدتها الداخلية

وفصل القول، إذا كانت منطقة الشمال السوري ذات حساسية تركية، ومنطقة شرقي الفرات ذات حساسية أميركية (وعربية وكردية) فإن منطقة الجنوب على غايةٍ في الأهمية، وهي عرفت كذلك تاريخياً، فهي منطقة ذات حساسية إسرائيلية وأردنية (وأميركية وروسية أيضاً). لذا من الصعب التكهن بطبيعة التداعيات التي قد تنشأ عن تطيير المصالحات التي أشتغلت عليها روسيا، مع وجود ثقل مؤثر فيها للقوى الشعبية الثائرة ضد النظام، وفصائلها العسكرية المحلية. وحتى تاريخه، من غير المعروف مدى رضى روسيا عن تملص النظام من المصالحات التي عقدتها، وإذن إلى تهدئة هذه الجبهة. ومن غير المعروف ما إذا كانت تصرّفات النظام ناشئة عن تنسيق مع روسيا، أم عن تبرّم الأسد من الاتفاقات التي عقدتها حليفته، وقلصت من صلاحياته، وقيدت بها مؤسسات النظام، وبخاصة الأمنية منها، في تعاملها مع الشعب. لذا في كل الحالات، ثمّة وضع جديد قد ينشأ نتيجة الصدامات المباشرة في تلك المنطقة بين النظام والمعارضة، وثمّة درس جديد لكيانات المعارضة بأن الذهاب إلى التفاوض مع النظام تحت مسارات جانبية، ومنها أستانة، لا يخفّض فقط سقف الطموح، بل يلغي كل الحقوق مع جفاف حبره على الورق.

درعا اليوم وحيدة في مواجهة قصف النظام، تعتمد في صمودها على وحدتها الداخلية، كأهال راغبين في تحقيق السلام لأبنائهم، واستمرار عملية استعادة بنيتهم التحتية بتعاضدهم ومن أموالهم، ودعم المغتربين منهم، وهم يقرأون من كتاب الحرية الذي كتبوه معاً في 18 مارس/ آذار 2011، ما يعني أن السلام ليس نقيضاً لحفظ كرامتهم، سواء كان خيارهم البقاء في بيوتهم، أو القبول بالتهجير الجماعي الذي تفرضه حرب النظام الغاشمة عليهم، ومع أي خيار لهم سيكونون قد قدّموا نموذجاً سوريّاً مشرفاً عن الدفاع عن خيارات السلام التي تحفظ كرامات الناس وحقوقها.

(كاتبة سورية)

الأولمبياد بين الانسحاب والبقاء ومعنى الفوز

أسامة عثمان

بين حادثة انسحاب لاعبي الجودو، الجزائري فتحي نوربن، والسوداني محمد عبد الرسول، من دورة الألعاب الأولمبية بطوكيو؛ (لكي لا يكونا في منافسة مع لاعبين إسرائيليين)، في مقابل إصرار المصارعة السعودية، تهاني القحطاني، على المنافسة مع لاعبة إسرائيلية، ولاحقًا أعلن اللاعب اللبناني عبدالله منياتو، انسحابه من بطولة العالم في الفنون القتالية، بعد أن وضعته القرعة في مواجهة لاعب إسرائيلي، في البطولة المقامة في بلغاريا... بين هذه المواقف وحادثة لغوية قديمة، علاقةً جوهرية؛ ففي المناظرة الشهيرة بين إمام مدرسة البصرة سيبويه، وإمام مدرسة الكوفة الكسائي، وردت عبارةٌ دالّة، جاءت على لسان الأعرابيّ الذي جيء به؛ ليكون حَكَمًا بينهما، إذ قال حين طُلِب منه تغيير رأيه؛ لمناصرة الأخير منهما؛ بأن يجيب بأنّ الزُّنْبور... فإذا هو إيّاها»، فيما كان اعتياد لسانه الطبيع أنْ يقول «فإذا هو هي»، ردّ الأعرابيّ بالرفض: «لا يواطعني لساني»؛ تلكم ثنائية الألفة والإنكار؛ الألفة النفسية، في ممارسة لغته، وكلامه، بما تعنيه اللغة الأمّ لصاحبها؛ وجدانيًا، وتعبيريًا، وبما يعنيه الخروج عليها، عن وعي وتقصّد، من اصطناع واغتراب.

> المواقف المقاطعة من رياضيين عرب ليست انفعالية، ولا نابعة من مجرّد الجفاء الطويل، زمنيًا، وإنما من أسباب موضوعية أساسية

وهنا أيضا، الموضوع وجدانيٌّ مستقرّ في هو الآخر، في هذين الرياضيَّيْن؛ (استمرارًا لانسحابات رياضية عربية، بدأت منذ عام 1991)، بما يعنيه ذلك من حلم حثيث، وطموح مضنٍ إلى المجد، فيما شُخّصنا، ولبديهما، العربيَّيْن، لكنهما رأيا أنّ شرفَ الذات، وشرف الوطن، أعلى من شرف الفوز الرياضي. قال لاعب الجودو الجزائري فتحي نوربن إنه حضّر للمنافسة في الأولمبياد، وتدرّب، سنوات، إلا أنه اتّخذ قراره بعدم المشاركة، عندما أوقعته القرعة، في أول نزال، مع لاعب إسرائيلي؛ نصرةً للأقصى والقضية الفلسطينية. وقد زهد بما يتوقع خُسرانه، ذاتيًا، ففي مقابلة مع «الجزيرة مباشر»، قال: «إنّ قرار الاتحاد الدولي للجودو إيقافه، بعد الانسحاب من المشاركة كان متوقّعًا، إلا أنه غيرُ نادم على قراره، وسيكرّره، كلّما اقتضى الأمر».

هنا نستذكر ما كان قاله رئيس وزراء الاحتلال السابق، بنيامين نتنياهو، أنّ العقبة الحقيقية التي تواجه التطبيع هي الشعوب العربية، ولاعب الرياضة الذي يمثّل بلاده، في هذا المحفل الرفيع، عالميًا، هو من أشدّ السياقات رمزيةً وتمثيلًا للشعوب والبلاد والأوطان، فالخلاف بيننا وبين دولة الاحتلال ليس مجرّد خلاف سياسي، كما تحاول الدعاية الصهيونية تصويره، كما جاء في مقطع فيديو بين لاعب الجودو الإيراني المعارض فاهيد سارلاك ومدرّب إسرائيلي؛ من حديث عن تقديم الاهتمام بالناس على السياسة، وعن إبعاد السياسة عن الرياضة، في دورة الألعاب الأولمبية في طوكيو؛ في محاولة لتضليل ومغالطة واضحة.

ولم يخفِ معلّقون إسرائيليون انزعاجهم من هذه الانسحابات العربية، أوضحتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية بالقول: «العرب يجعلون منا أضحوكة بانسحابهم أمام لاعبينا، توجد كل أنواع اتفاقات السلام والحبر الذي يكاد ينتهي بالطابعة من كثرة النسخ، أما على الأرض فيُثبت الرياضيون العرب أن إسرائيل بنظرهم ليست موجودة». وبدرجة أخفّ انزاحت الرؤية لدى بعض العرب؛ ليروا في المنافسة الرياضية فرصةً للنيل من إسرائيل، في هذا المضمار، وكأنهم يقولون: إذا لم ننتصر عليه عسكريًا، وسياسيًا، فليكن انتصارًا رياضيًا. وفي هذا إغفال لمعنى اللقاء الذي يعني ضمنًا الاعتراف بتمثيل الخصم للدولة التي ينتمي لها، فلا أهمية، ولا دلالة، بعد ذلك، لـ «أيهما الفائز!». وللأسف، حتى هذا الانتصار الرياضي المشتهى لم تحققه اللاعبة السعودية التي تقبلت خسارتها الكبيرة، أمام منافستها الإسرائيلية بنتيجة 0 - 11.

السعودية تهاني القحطاني لعبت ضد إسرائيلية (جاك غويز/فرانس برس)

(كاتب فلسطيني)

تونس... سقوط الإسلاميين ومخاوف عودة الاستبداد

المهدي مبروك

تعيش تونس صيفها في مناخ لا يختلف كثيرا عن مناخات بداية تسعينيات القرن الفارط تقريبا. التاريخ لا يعيد نفسه، لكن ذلك قد يحدث في شكل مهزلة. حركة إسلامية محشورة في الزاوية. ومع ذلك، لو تأملنا عمق المشهد لوجدنا اختلافات جوهرية بين اللحظتين. كانت الحركة الإسلامية أنداك، وهي تسعى إلى المسلخة، تحظى بكثير من التساهل والتعاطف والشفقة. راقتها مظلومية كثيفة ستتكاثف لها رأسمالا رمزيا فيما بعد يجلب لها كثيرا من تعاطف الناخبين مباشرة بعد الثورة، قبل أن ينفضّ عنها تدريجيا مليون ناخب في أقل من خمس سنوات. كانت «عند المحنّة» حركة شابة متحفزة. ومع ذلك هوت أمام رئيس شاب قادم من مسار مهني عسكري ملتبس، توجه السياسي، عياض بن عاشور، إلى هجمة شرسة وتحرش مهين، لمجرد أنه نعت ما قام به رئيس الجمهورية بالانقلاب، ولم تنج من هجمة مماثلة أخته، أستاذة القانون الدستوري والوجه النسوي المعروف الذي ناهض «النهضة» بشراسة، سناء بن عاشور، وثمة من أخرجها من ملة الحداثيين. كما لم يسلم المناضل اليساري وزير حزب العمال، حمّة الهمامي، من الحملة نفسها، لأنه ذهب إلى اعتبار ما جرى انقلابا ستكون مآلاته وخيمة على الجميع، بمن فيهم من يصفّق الآن لقيس سعيّد منتشيا بسقوط الإسلاميين فقط.

حين تحكم الإسلاميون أساؤوا التقدير، وتصرّفوا من دون حكمة. وربما لم تسلم ممارساتهم من بعض شبهات الفساد التي يفترض أن يبتّ فيها القضاء العادل والمستقل، وهو أمرٌ غير مضمون في ظل تردّي رئيس الجمهورية النيابة العامة، وذلك ما لم يحصل في تاريخ تونس الحديث مطلقا. لا شك أننا في تونس قد عدنا ببلادنا إلى الخلف، هذا إذا سلمنا أن مسار الانتقال الديمقراطي خطي الوجهة؟ والحال أنه في حالات كثيرة هناك مسارات متشابكة ومعقدة وملتوية، ولكن الأرجح وسواء أكان ذلك لغباء الكفاءة أو الحيلة، أو لخذلان حلفائها والقفاز الخصوم الشعب. لذا فالنتيجة واحدة: حركة احتجاجية شعبية أنهت حكمها بعد أقل من سنتين من انتخابات شرعية فازت بها.

الجدل فيما حدث أن طيفا واسعا من النخب لم تعد تعنيه حكاية الحريات والحقوق والديمقراطية «فهذه سخافاتٌ حان وادها». تنشط حاليا حملات الكراهية والحقد الذي يتفجّر براميل من أجل الانتقام من هؤلاء، ورميهم خارج هذا الكوكب، من دون احترام للقانون.

نكتشف فجأة أن العيش المشترك بين التونسيين أكذوبة لا تعني شيئا، وأن الاختلاف في الرأي أصبح جريمةً يجب مقاومتها. يتعرّض الأستاذ الجامعي والخبير الأممي في حقوق الإنسان الذي ترأس الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والانتقال الديمقراطي والإصلاح السياسي، عياض بن عاشور، إلى هجمة شرسة وتحرش مهين، لمجرد أنه نعت ما قام به رئيس الجمهورية بالانقلاب، ولم تنج من هجمة مماثلة أخته، أستاذة القانون الدستوري والوجه النسوي المعروف الذي ناهض «النهضة» بشراسة، سناء بن عاشور، وثمة من أخرجها من ملة الحداثيين. كما لم يسلم المناضل اليساري وزير حزب العمال، حمّة الهمامي، من الحملة نفسها، لأنه ذهب إلى اعتبار ما جرى انقلابا ستكون مآلاته وخيمة على الجميع، بمن فيهم من يصفّق الآن لقيس سعيّد منتشيا بسقوط الإسلاميين فقط.

> نكتشف فجأة أن العيش المشترك بين التونسيين أكذوبة لا تعني شيئا

أن تونس بعيدة تماما عن روح 14 جانفي (يناير) 2011 بأشواط طويلة. ثمّة مناخ من الخوف والضغينة والتحريض على رياضة الصيد البشري خارج الحد الأدنى من القيم الحقوقية والديمقراطية. ولا شك أن تونس، بعد 25 يوليو/تموز 2021، فقدت عدة مسائل، كنا نحن التونسيين نتوهم أنها راسخة: مدنية الدولة، علوية القانون، حياد المؤسسة العسكرية والأمن الجمهوري، وكثير من الحريات في مجال التواصل وبعض وسائل الإعلام عند المقاطنة والتعامل/ التطبيع مع إسرائيل، بل تحوّل إلى مناكفة سياسية ومحاكمة لأدوار بعض الدول العربية وتحرّكاتها في قضايا المنطقة، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية. صحيح أن هذه الظاهرة ليست جديدة، فهي مصاحبة لكلّ الفعاليات الرياضية العالمية. ولا تقتصر على القضية العربية الأهم، بل هي تشمل كل الدول، ففي مطلع الثمانينيات قاطعت الولايات المتحدة دورة موسكو الأولمبية احتجاجاً على الغزو السوفيتي أفغانستان. ولا يُنسى هنا أنّ دولاً عربية وغير عربية امتنعت أيضاً عن المشاركة في أولمبياد موسكو على سبيل المجاملة السياسية لواشنطن بمقاطعة ذلك المحفل الرياضي.

وبعد أربعة عقود، حُرمت موسكو من المشاركة الرسمية في أولمبياد طوكيو إعمالاً لعقوبات أولمبية، بسبب فضيحة تعاطي لاعبين روس المنشطّات برعاية رسمية كاملة قبل سبع سنوات في الدورة الأولمبية الشتوية في سوتشي، غير أنّ اللجنة الأولمبية الدولية سمحت للاعبين الروس بالمشاركة في طوكيو بشكل فردي، وليس تحت مظلّة الدولة الروسية، أي من دون رفع العلم الروسي، ولا عزف النشيد الوطني. أما عن البعد الإنساني في طوكيو، فهناك أكثر من لحظة إنسانية جديرة بالتأمل. أبرزها الانسحاب المفاجئ من المنافسات للاعبة الجمباز الأميركية المصنفة الأولى عالمياً، سيمون بايلز. والتفسير الذي أعلنته بايلز بشجاعة خشيتها على سلامتها الذهنية، والتمسّك بأن تفعل «ما تحبّ هي لا ما يحبه الآخرون». ربما كان تصرّف بايلز الأول من نوعه في الأولمبياد، لكن سبقه قبل شهرين انسحاب لاعبة التنس اليابانية، نامومي أوساكا، من بطولة رولان غاروس. للأسباب نفسها التي ساقتها الأميركية سيمون بايلز. ولعلّ تواتر هذه المواقف يوقظ انتباه العالم إلى أهمية تقليل حدّة التنافس وتخفيف الطابع الصراعي الذي بات يطغى على الرياضة، فتحوّلت من تنافس أخلاقي بين فائز ومهزوم إلى حرب لا هوادة فيها بين قاتل ومقتول.

فلسفة الأمر الواقع في تونس

ارنست خوري

حسناً، مرّت أيام ثمانية على ما حصل في تونس، ونجح الأمر. هذا واقع، حقيقة، وليس رأياً، تماماً مثل حقيقة أن ما حصل هو انقلاب على الدستور وعلى المؤسسات، لا شيء آخر مهما قال المتذاكرون وكارهو المنقلَب عليهم. كل ما يمكن أن يفعله التونسيون اليوم هو الحدّ من الخسارة الكبيرة. إن تمكنوا من ذلك. وخسارة المنجز على صعيد الحريات الفردية والجماعية هي أم الخسائر، لأنها تتصل بكرامة الفرد وبحق أساسي كان المفكرون الأوائل يسمونه «طبيعياً»، حقه في قول ما يشاء وكتابة ما يريد والتعبير كيفما يرغب، من دون سجون ولا تعذيب ولا تهديد ولا أخ كبير يحدد ما هو التعبير الحلال وما هو التفكير الحرام. هذه خسارة لا وصف كافياً لفداحتها. الخسارة إذاً تتعلق بالتونسيين أولاً. هم المعنيون بالعودة في أوضاعهم إلى نفق قاتم يصعب رؤية نقطة ضوء في نهايته. و«هم» تعنيهم جميعهم هنا، المهللين الكثر للبشاعة التي تُرتكب باسم شعار «تصحيح المسار» (ولكل انقلاب اسم حركي هو «الحركة التصحيحية»)، ورافضي التسلط والمؤمنين بأن إطاحة أي كان تحصل حصراً في الانتخابات ما دامت نزيهة وغير مزورة، وهي كذلك في تونس، وهذه حقيقة أيضاً وليست رأياً.

في خلفية ما أقدم عليه الرئيس قيس سعيد، عدّة شغل أدواتها تتناسل. فلسفات كثيرة أعطته قوة دفع جعلت فرماناته تنفذ بانسيابية مذهلة من دون مقاومة حقيقية. الشعبوية التي يدّعي حاملها بأن لديه حلولاً سحرية من خارج الصندوق، من خارج البيروقراطية والمؤسسات والأحزاب. العسكر الذين إما تواطأوا معه، أو أنهم هم الأب الشرعي لما أقدم عليه. ركوب الكارثة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الصحية غير المسبوقة التي تضرب تونس. الفشل الاستثنائي للطرف المنقلَب عليه، بإسلامييه وغير إسلامييه. ضعف الثقافة الديمقراطية في تونس، ولا عنصرية أو تجنّياً في قول ذلك، لأن الثقافة تلك تُصنع ويتم التدرب عليها، تُكتسب مع مرور الوقت والتمرين، ولا تولد مع الناس. خوف المواطنين المبرر حيناً وغير المبرر أحياناً من مقاومة انقلاب أو مشروع تسلط أو تغوّل على السلطة حين يحصل بذراع الجيش وأجهزة الأمن. وأخيراً، فهم دقيق للأوضاع الإقليمية الدولية التي تريد حاكماً، مهما كانت هويته، المهم أن يضمن استقراراً ضرورياً للأمن في داخل البلد وفي الإقليم، ويضبط حركة الهجرة ويكفل سلامة الاستثمارات الاقتصادية الأجنبية، بشكل لا تعود تُسمع في الأثير إلا مقطوعة «نتعامل مع سلطة الأمر الواقع». وللأمر الواقع ذاك قصة عمرها من عمر كل انقلاب. العواصم الأجنبية تناوبت على ترداد الثرثرة نفسها: ننتظر تسمية حكومة جديدة يعيّنها الرئيس تضمن استقرار تونس وأمنها... وإن ختمتها بعبارة «ضرورة عودة المسار الديمقراطي في أسرع وقت». معظم المواقف الأجنبية تشابهت في هذا السياق، عربياً وغربياً. لكن الأهم من المواقف الخارجية، أن للأمر الواقع سنداً محلياً يعيد حصر اهتمامات البشر بالبقاء، على قيد الحياة، بالمأكل والمشرب، بأولوية عدم حصول حرب أهلية، وكل هذه الهموم «البدائية» تنتهي بموقف جماعي ضمني، غالباً ما يأتي على نسق أنه حصل ما حصل، ولم تعد مهمةً تسميته أو توصيفه، هذه هي السلطة الجديدة وعلينا القبول بالأمر الواقع.

الإعلام الرافض للانقلاب يقع بدوره فريسة الأمر الواقع. تنظر من موقعك الإعلامي للمشهد العام، فترى انقساماً عمودياً بين المعنيين الأساسيين بالحدث، أي بالتونسيين، وتكون بلا بصيرة إن لم تلاحظ أن مؤيدي انقلاب قيس سعيد يظهرون أكثر بكثير من رافضي مشروع تأبيد التسلط. إن بقيتَ على موقف مبدئي بما يفرضه من سياسة تحريرية لا تأتأة فيها ولا تردد، تخسر جمهوراً عريضاً جداً. وإن دخلت سباق الاحتيال على المصطلحات وتلطيفها، تكون شاهد زور مطبّعاً معه، وتقلل في المقابل من عدد الجمهور المعادي.

في كل مرة يفرض الأمر الواقع نفسه على الحدث، غالباً ما تكون الخيارات محصورة بين الأسوأ والأسوأ، من دون أن يكون هناك مجال للانتقاء، حتى بين السيئ والأسوأ.

الأولمبياد رياضة وسياسة وإنسان

سامح راشد

كما هو شأن كلّ المحافل الرياضية الكبيرة، تحظى الدورة الأولمبية الجارية حالياً في طوكيو، من أوجه السياسة واللمحات الإنسانية، بما يستحق التسجيل والتأمل، فقد أحدث فوز الرياّع القطري، فارس حسونة، بالميدالية الذهبية في رفع الأثقال، صدى واسعا وردود فعل متباينة. بين الفرحة القطرية والعربية بالذهبية الأولى لقطر في الأولمبياد، ومحاولة قلة في الإعلام المصري إفساد هذه الفرحة، حيث تناولت وسائل إعلام مصرية خبر فوز حسّونة بالذهبية مرفقاً باستدراك أنّه قطري الجنسية ذو أصول مصرية. ولهذه المكايدة الشوفينية صلة مباشرة بالسياسة على وقع رواسب التوتر بين مصر وقطر، غير أنّ البعد السياسي الحقيقي الذي يخفيه المصريون يكمن في علاقة فارس حسّونة بالمؤسسات الرياضية المصرية، وأسباب ابتعاده مع والده عن ممارسة اللعبة في مصر وتحت العلم المصري. بسبب مشكلات وخلافات بين والده (بطل عالمي وأولمبي سابق) واتحاد اللعبة، وكان خروجهما من مصر في عام 2014 أقل ما يمكن عمله للحفاظ على مستوى اللاعب، بعدما صار مستقبله في اللعبة مُهدّداً داخل مصر. وقد ثبتت صحة قرار اللاعب والده في أكثر من مناسبة، فبعدما تبنّت الدوحة اللاعب فاز بعدة بطولات عالمية، بينما تم إيقاف اتحاد رفع الأثقال المصري عن المشاركة في البطولات القارّية والعالمية بعد ثبوت تعاطي لاعبيه المنشطّات في أكثر من بطولة.

وكان لمواجهات اللاعبين العرب مع خصوم من «إسرائيل» نصيب كبير من اللقطات السياسية في طوكيو. فما إن احتفى كثيرون بلاعب الجودو الجزائري فتحي نوريين لانسحابه من مواجهة لاعب إسرائيلي في منافسات طوكيو، إلا وفاجأتهم اللاعبة السعودية تهاني القحطاني بقبول اللعب أمام منافسة إسرائيلية، ومن مفارقات القدر أن ذلك كان في لعبة الجودو أيضاً (!). ولم يتوقف الجدل على شبكات التواصل وبعض وسائل الإعلام عند المفاضلة بين المقاطعة والتعامل/ التطبيع مع إسرائيل، بل تحوّل إلى مناكفة سياسية ومحاكمة لأدوار بعض الدول العربية وتحرّكاتها في قضايا المنطقة، خصوصاً تجاه القضية الفلسطينية. بإشاع حول تقديد حرية التعبير مجاف للحقيقة» وشدّد على «التزام الحكومة بضمان حرية الرأي والتعبير المكفولة بموجب القانون الأساسي والمواثيق والمعاهدات

عن تأزيم الديمقراطية في تونس

أنور الجمعاوي

لم تشهد تونس، على امتداد تاريخها السياسي الحديث، حالة ديمقراطية نوعية مثل التي شهدتها خلال العشرية المنقضية، فعلى امتداد عقد من اندلاع الثورة التونسية، انتقلت البلاد من الأحادية إلى التعدّدية، ومن هيمنة الفرد أو الأسرة على الحكم إلى التداول السلمي على السلطة، وجرى تنظيم انتخابات تشريعية، ورئاسية، وبلدية، شهدت جهاتٌ رقابيةٌ محلّية ودولية موثوقة بنزاهتها. وغدت الحرّية على التدريج أعدل الأشياء قسمة بيْن الناس. وتعدّدت منابر التفكير والتعبير ومسالك التنظّم الحزبي والجمعوي بشكل غير مسبوق في تاريخ البلاد. وساهم المنجز الحقوقي للثورة في تحرير إرادة الناس، وتعزيز شعورهم بالمواطنة. وجعل ذلك كلّه تونس تتصدّر مؤشّر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي. لكنّ التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة ظلّت، منذ ولادتها، مدار استهداف من قوى شعبوية داخلية ذات ميول سلطوية، ما انفكّت تبذل الجهد، والمال، والوقت بغاية تأزيم مشروع الدمقرطة في البلاد وإرباكه، والعودة بالناس إلى مربّع الدولة الشمولية.

منذ السنوات الأولى للانتقال الديمقراطي، واجهت تونس خطر صعود جماعاتٍ شعبويةٍ سلفية، دينية، راديكالية، استغلّت فضاء الحرّية والتعدّدية في البلاد لتروّج خطابا ادّعى امتلاك حقيقة الدين، والوصاية على ضمائر الناس، وانبنى على مقولة التأسيس للذات عبر تقويض الآخر، ومحاولة فرض نموذج سلوكي/ أخلاقوي على المجتمع. واعتبرت تلك الجماعات المتشدّدة الديمقراطية بدعةً غربية، دخيلة على مجتمع مسلم، وطالبت بإقامة دولة دينيّة/ شمولية محلّ الدولة المدنية/ الجمهورية وبتحكيم الشريعة الإسلامية بديلاً عن القوانين الوضعية، ورفضت تشكيل حزب سياسي، قانوني. وبلغ بها الأمر درجة تكفير حركة النهضة، ذات المرجعية الإسلامية، لأنّها تبنّت مشروع الدمقرطة ولم تنقلب على القوانين المدنية المعمول بها، ولم تنخرط في مسارات أخونة الدولة وأسلمة المجتمع. بل عقدت تحالفاتٍ مع أحزاب علمانية لإدارة مسألة الحكم. ولمّا لم يجد التيار السلفي المتطرّف له حاضنة اجتماعية كبيرة داخل الاجتماع التونسي، انصرف إلى ارتكاب أعمال عنفٍ وترهيب، أربكت السلم الاجتماعي، وأحيت نزاع الهوية والاستقطاب الثنائي في البلاد (مؤمنون/ كفّار، سلفيون/ حداثيون، رجعيون/ تقدّميون)، وأثّرت تلك الأعمال سلباً في مردودية الاقتصاد التونسي عموماً، والقطاع السياحي خصوصاً. لكنّها لم تنجح في تقويض مشروع الدمقرطة، وذلك بسبب قوّة مكوّنات المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، جمعيات)، وتمسّكها بترسيخ أركان الدولة المدنية/ التعدّدية واتحادها في مواجهة دعاوى التطرّف، والإرهاب، وكذا لغلبة ما يُعرف بالإسلام المعتدل/ المتسامح على السلوك الديني لجلّ التونسيين.

على صعيد آخر، رأى ما يُعرف بجمهور الثورة المضادة، وقوى الشدّ إلى الخلف التي تتكون أساساً من رموز النظام القديم ومرتكبي الانتهاكات ضدّ المواطنين، ورجال الأعمال الذين تعلّقت بهم شبهات فساد، في مشروع الدمقرطة في تونس خطراً عليهم، لأنّه يُمكن أن يؤسّس لدولة القانون والشفافية، والمساءلة والمحاسبة. لذلك بذلوا الجهد والمال والوقت، وحشّدوا الناس لتعطيل الحالة الديمقراطية وتشويهها. وفي هذا السياق، أطلق لوبي الثورة المضادّة قنوات إعلامية عديدة، أدمنت على امتداد عقد كامل تزييف الوعي الجمعي، وتشويه السياسيين والحقوقيين والثوّار الذين ناضلوا ضدّ الدولة القامعة على عهد زين العابدين بن علي، وعمدت إلى تبييض الدكتاتورية ورموزها وسياساتها وأعوانها، وتيئيس الناس من الديمقراطية، والعمل على تبخيس منجزها الحقوقي وأفقها التقدّمي. وبلغت شراسة الثورة المضادّة أوجها بصعود الحزب الدستوري الحر، سليل النظام القديم، إلى مجلس نوّاب الشعب، وهو حزب إقصائي، يميني، متطرّف، استغلّ الواقع الديمقراطي ليعد بالانقلاب على الديمقراطية ومخرجات الثورة، ووظّف حضوره في البرلمان، ليروّج خطابا مفعماً بالكراهية، والشعبوية وعبارات الوصم تجاه مخالفيه. وعطّل أشغال المجلس النيابي مراراً بشكل فوضوي، وهو ما أثّر سلباً في أداء المؤسسة التشريعية، وساهم في ترذيل المشهد البرلماني، وتنفير الناس من السياسة والسياسيين. والمراد من ذلك كلّه تأزيم المنوال الديمقراطي وإثبات فشله في إدارة الاجتماع التونسي، والتمهيد لاستعادة نموذج الحكم الشمولي/ الأحادي.

صعد الجامعي، وأستاذ القانون الدستوري، قيس سعيّد، في 2019، إلى سدّة رئاسة البلاد، رافعاً شعار «الشعب يريد» وهو شعارٌ شعبوي، جذّاب، دغدغ مشاعر الناس وشوقهم إلى الكرامة والعدالة والرفاه والتنمية الشاملة، وصوّت له عدد معتبر من المتحزّبين وغير المتحزّبين الذين ظنّوا أنّه سيكون رئيساً وفاقياً جامعاً، ضامناً احترام الدستور واستكمال مشروع الدمقرطة. وبعد أقل من عامين من تولّيه منصب الرئاسة، تبيّن أنّ الرجل يضيق بالصلاحيات التي يمنحها له الدستور، ويبذل الجهد لتوسيعها، ولم يفعل ذلك عبر التواصل مع الأحزاب وتقديم مبادرات تشريعية للبرلمان، بل بدا ميّالاً إلى تزكية قول أنصاره إنّه يحتكر تأويل الدستور، والحال أنّه مطالبٌ بالسهر على احترام تطبيقه، لا باحتكار تأويله. وتجلّى النزوع السلطوي للرجل من خلال تشبّثه بمقولة «حكومة الرئيس» ورفضه ختم قانون المحكمة الدستورية لأنّها جهاز رقابي، يحدّ من نفوذه، ورفضه القبول بالتعديل الوزاري الذي أجراه هشام المشيشي، وزكّاه البرلمان، لأنّه أدّى إلى تنحية وزراء موالين له، وكذا من خلال قوله إنّه القائد الأعلى للقوات الأمنية والعسكرية جميعاً. وأدّى الصراع المحموم على الصلاحيات إلى تأزيم الحالة الديمقراطية في تونس. ولم يتفاعل قيس سعيّد، بجدّية مع المبادرة التي قدّمها الاتحاد العام التونسي للشغل، قبل شهور لحلّ الأزمة السياسية. واغتنم أخيراً تذمّر الناس من ارتفاع الأسعار، وتزايد نسبة البطالة، ومن سوء إدارة الحكومة جائحة كوفيد 19، واندلاع بعض الاحتجاجات، محدودة العدد في بعض المدن، ليعلن في بيان متلفز استيلاءه على السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وتجميده أعمال البرلمان، وإقالته رئيس الحكومة، وبعض الوزراء واعتزامه تعيين رئيس حكومة جديد، وأنّه يتحمّل مسؤولية المدّعي العام في البلاد، وحدّد لاحقاً مدّة التدابير الاستثنائية بشهر. وبرّر تلك القرارات بالاستناد إلى الفصل 80 من الدستور.

عارضت معظم الأحزاب التونسية الوازنة (حركة النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة، التيار الديمقراطي، حزب العمّال، الحزب الجمهوري، الحزب الاشتراكي ...) تلك التدابير كلّياً أو جزئياً، وعدّتها بعض الأحزاب عملية انقلابية، واعتبرتها أخرى اختراقاً جسيماً للدستور أو تجاوزاً لمنطوقه. والحزب الوحيد الذي أيّد القرارات الرئاسية مطلقاً هي حركة الشعب، وهي حركة قومية كلاسيكية مضادّة للربيع العربي، ومعروفة بتأييدها أنظمة وزعامات شمولية (القذافي، الأسد، السيسي). كما أنّ المنظمات المدنية الفاعلة (اتحاد الشغل، نقابة الصحفيين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمعية القضاة ...) تعاملت بحذر مع تلك القرارات، ودعت إلى ضرورة احترام الدستور والحريات العامة والخاصّة، والنأي بالجيش عن التجاذبات السياسية، وعدم تحويل التدابير الاستثنائية إلى تدابير مستدامة وضرورة الالتزام بمدّتها المحدودة. أمّا دولياً، فدعت منظمات حقوقية وسياسية وازنة (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، منظمة المجتمع المفتوح...) الرئيس التونسي إلى التراجع عن التدابير الاستثنائية الشمولية التي أقدم عليها، والسماح للبرلمان باستئناف نشاطه. وطالبت قوى دولية وازنة (أميركا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) قيس سعيّد بمحاورة مخالفيه السياسيين، واحترام المؤسّسات المدنية والهيئات التمثيلية المنتخبة، والحريات العامة والخاصّة، والعودة سريعاً إلى المسار الدستوري، واستئناف مشروع الدمقرطة. ويفسّر هذا الحذر الذي يشوبه الامتعاض من مبادرة قيس سعيّد، بأنّ مراقبين وقانونيين كثيرين يرون بعض التدابير التي اتخذها غير دستورية، وتؤدّي إلى تعطيل الحالة الديمقراطية، ذلك أنّ الفصل 80 من الدستور لا ينصّ على تجميد البرلمان في حالة الخطر الداهم (على افتراض وجوده). بل يظلّ «مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طوال هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حلّ مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة». ومن ثمّة، ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية تعليق عمل البرلمان، ولا إقالة رئيس الحكومة أو وزراء آخرين. كما لا يسمح الدستور التونسي لرئيس الجمهورية بتولّي مهام النائب العام، فالمشرّع التونسي حريص على الفصل بين السلطات، وعدم مركزتها في يد شخص واحد. وما أقدم عليه سعيّد من تجميع للسلطات بيده يُعدّ، في نظر قانونيين، اعتداء من سلطة رئاسية على سلطات مجاورة (تنفيذية، تشريعية، قضائية). لذلك رأى معظم فقهاء القانون في مبادرة سعيّد تجاوزاً للدستور، وتعسّفاً في استخدام السلطة. وعدّها أستاذه في القانون الدستوري، عياض بن عاشور، عملية انقلابية تامّة الأركان. ويخشى تونسيون من أن تكون مبادرة الرئيس تمهيداً لإرساء حكم رئاسوي، أحادي، عسكري، مستدام ومطلق.

> لم يبذل الفاعلون السياسيون وأصحاب القرار الجهد الكافي خلال العشرية المنقضية لتحصين الديمقراطية بحزام شعبي، ومؤسّسي، وثقافي، ودستوري

> المشرّع التونسي حريص على الفصل بين السلطات، وعدم مركزتها في يد شخص واحد

ختاماً، لم يبذل الفاعلون السياسيون وأصحاب القرار الجهد الكافي خلال العشرية المنقضية لتحصين الديمقراطية بحزام شعبي، ومؤسّسي، وثقافي، ودستوري يحميها من أعداء الديمقراطية، ولم يرفدوا الانتقال السياسي بانتقال اقتصادي، فأدّى ذلك إلى تنامي نوستالجيا الدكتاتورية وصعود الزعاماتية/ الشعبوية. والثابت أنّ الديمقراطية التونسية حالياً في مأزق، ولا سبيل لفكّ مغالق الأزمة إلّا بجلوس الفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار، والالتزام بالعودة إلى المسار الدستوري، والتوجّه لاحقاً إلى صناديق الاقتراع. وإن لم يكن ذلك فإنّ تونس تسير إلى المجهول لا محالة.

(كاتب تونسي)

يوم لبناني نموذجي

عصام سحمراني

السادسة وأربعون دقيقة صباحاً. تحتل الشمس نصف مساحة السرير، وتبدأ حريقها الهادئ، في غياب المروحة الكهربائية التي تتوقف مع انقطاع التيار عند السادسة. لا إمكانية لنوم أبعد من ذلك، خصوصاً أنّ المنبه الحارق ضروري، لأجل مهام يومية أساسية، قبل بدء دوام العمل في التاسعة.

على الدرّاجة النارية الصغيرة، تبدأ جولة تستمر نحو ساعة على الصيدليات، عسى أن يكون يوماً موفقاً يمكن أن يتوفر فيه دواء مفقود، هو بديل لدواء مفقود قبله بمدة. غالباً لا يتوفر أيضاً. وبعد يأس كامل وتبدد البنزين من الخزّان الصغير للدراجة الذي لا يتسع لأكثر من ثلاثة ليترات، ووصول إلى شفا الانقطاع، وقوف في طابور فوضوي من الدرّاجات، مختلفة الأحجام والأغراض، بشكل هندسي معاكس لطابور السيارات الممتد كيلومتراً على الأقل.

تقترب التاسعة ولا ينتهي نصف الطابور حتى. لا بدّ من الخروج الصعب والجدال مع شخص أو اثنين والصراخ وصولاً إلى حدّ الاشتباك بالأيدي. لكنّه مجرد تعايش بسيط بيننا، من مدجنين على الاشتباك الأفقي وعدم الانتفاض العمودي حتى على عامل خرطوم البنزين يتسلط، ويمرر من جهة مخالفة للطابور من شاء من الدراجين الذين «يخصّون» الحزب الذي تقع المحطة في مناطق نفوذه، ممن يملؤون خزاناتهم ويفرغونها في مكان ما ليعودوا ويملؤوها مجدداً وهكذا، أو الذين ينقدونه مالاً «برّانياً».

خروج من الطابور، وتجاوز لازدحامات على محطة ثم أخرى، ووصول على الموعد، أمام شاشة اللابتوب، خصوصاً أنّ المصعد في هذا الموعد يعمل بفضل الاشتراك المقنن العائد عند الثامنة. أما كهرباء الدولة فتصح عليها أغنيات عن ذلك الزمن القريب الجميل الذي كانت تتوفر فيه التغذية أربع ساعات ثم أربع ساعات انقطاع وهكذا، من دون أن تشطح الذكريات إلى مستوى انقطاع الكهرباء ثلاث ساعات يومياً فقط في زمن أبعد.

العمل عن بُعد، بات معتاداً في زمن كورونا. لكنّ الاحتمال الوحيد لاقتناص قليل من البرودة بعد حرّ كبير رفعت درجاته رحلة الصباح، المروحة الكهربائية التي يتحمل قدرتها اشتراك الخمسة أمبيرات، مع بعض اللمبات والأجهزة. نعمة المروحة تلك سرعان ما تزول، إذ يعود التقنين القاسي عند الحادية عشرة، فيستمر انقطاع التيار حتى الثالثة بعد الظهر. بعدها فترة، بل فقرة كهرباء كأنّه برنامج ترفيهي، حتى الرابعة والنصف، ليعقبها انقطاع حتى السابعة والنصف.

بطارية اللابتوب يمكن أن تخدم، في أحسن الأحوال، ساعتين بعد الحادية عشرة. إذاً، هناك ساعتا ضغط عمل بين الواحدة تقريباً والثالثة موعد حضور الكهرباء بجلالها، ولا بدّ من تغطيتهما.

ما العمل؟ لا بدّ في هذه الحال من الذهاب إلى منزل الأهل، مع المخاطرة باحتمال نفاد الوقود القليل المتبقي قبل الوصول. الطريق المختصر من عين المريسة على الكورنيش البحري لبيروت إلى حارة حريك في ضاحيتها، نحو سبعة كيلومترات، واحتمال نفاد البنزين لا يعود مجرّد احتمال، بل واقع يفرضه انطفاء المحرّك في قلب نفق بشارة الخوري، ربما للتذكير بنكتة الاستقلال المتواصلة.

لا انشغال في تفكير كثير، بل دفع للدراجة صعوداً، وربطها بشجرة في أقرب نقطة آمنة نسبياً، من لصوص محترفين يحملونها حملاً وإن كانت مقفلة، أو درك متذاكين يحجزونها، لوجودها وحيدة في مكانها طويلاً.

انتظار سيارة السرفيس مرير، إذ إنّ سيارات أجرة كثيرة تنتظر على محطات البنزين لملء خزاناتها، أو تتوقف قسراً عن العمل للسبب نفسه. ركوب بعد تعب، ووصول عند الثانية تماماً، مع موعد مختلف للتقنين هنا، إذ ينقطع التيار لحظة الوصول، فلا نجاة من الأدوار السبعة هذه المرة.

متى يعود الاشتراك بالمولّد الكهربائي الخاص؟ لن يعود قريباً... الانتظار غير مجدٍ، ولا بدّ من الذهاب إلى المكتب، على الرغم من التحذيرات الكورونية، فهو المكان المضمون كهربائياً. وبالفعل عودة مع حقيبة اللابتوب إلى الشارع بعد اغتسال سريع وتغيير للملابس التي صارت مزيجاً بين العرق والغبار والبنزين وزيت الماكينات، وانتظار آخر للسرفيس. منطقة المكتب في الجمّيزة ما زالت آثار انفجار مرفأ بيروت (4 أغسطس/ آب 2020) تحفر فيها كثيراً من الآثار المادية، قبل الحديث عمّا حفرته في أجساد الضحايا والناجين وأرواحهم، لا سيما المصابين. تبقى ساعتان على انتهاء الدوام. أما المكتب نفسه فعاد إلى عهده ما قبل الانفجار، بجهوزية كاملة .. سلام من هنا وهناك، واستكمال مريح للدوام.

المغادرة ليست إلى المنزل أو منزل الأهل، بل إلى حيث الدرّاجة تشتاق إلى راكبها، أو لعلّها اختارت راكباً آخر فلا شيء مضموناً. لكنّ الدراجة، في كلّ الأحوال، تحتاج إلى بنزين. إذاً لا بدّ من المضيّ إليها مشياً للتمكن من الاستحواذ على كمية وإن ضئيلة تسمح بتشغيلها. سؤال عن محطة وأخرى، وسؤال عند محل للخردة وآخر للأدوات الكهربائية. لا بنزين، وشكوك من آخرين بمصالح حماية مستهلك، وهمية، تجري تحقيقات ومداهمات. المشي خمسة كيلومترات بهندام غير رياضي وبحقيبة على الظهر يمنع النظر إلى نصف كوب ملآن يتحدث عن فوائد هذا التمرين. لكن لا مشكلة، فصاحب محل أدوات مطبخية قرب الدراجة وهي في مكانها بالفعل، يدلّ على ابن صديق له في أحد الأزقة القريبة نسبياً، يبيع البنزين. رحلة بين الأزقة ووصول إلى العمل، فيس سعيّد، في 2019، إلى سدّة رئاسة البلاد، رافعاً شعار «الشعب يريد» وهو شعارٌ شعبوي، جذّاب، دغدغ مشاعر الناس وشوقهم إلى الكرامة والعدالة والرفاه والتنمية الشاملة، وصوّت له عدد معتبر من المتحزّبين وغير المتحزّبين الذين ظنّوا أنّه سيكون رئيساً وفاقياً جامعاً، ضامناً احترام الدستور واستكمال مشروع الدمقرطة. وبعد أقل من عامين من تولّيه منصب الرئاسة، تبيّن أنّ الرجل يضيق بالصلاحيات التي يمنحها له الدستور، ويبذل الجهد لتوسيعها، ولم يفعل ذلك عبر التواصل مع الأحزاب وتقديم مبادرات تشريعية للبرلمان، بل بدا ميّالاً إلى تزكية قول أنصاره إنّه يحتكر تأويل الدستور، والحال أنّه مطالبٌ بالسهر على احترام تطبيقه، لا باحتكار تأويله. وتجلّى النزوع السلطوي للرجل من خلال تشبّثه بمقولة «حكومة الرئيس» ورفضه ختم قانون المحكمة الدستورية لأنّها جهاز رقابي، يحدّ من نفوذه، ورفضه القبول بالتعديل الوزاري الذي أجراه هشام المشيشي، وزكّاه البرلمان، لأنّه أدّى إلى تنحية وزراء موالين له، وكذا من خلال قوله إنّه القائد الأعلى للقوات الأمنية والعسكرية جميعاً. وأدّى الصراع المحموم على الصلاحيات إلى تأزيم الحالة الديمقراطية في تونس. ولم يتفاعل قيس سعيّد، بجدّية مع المبادرة التي قدّمها الاتحاد العام التونسي للشغل، قبل شهور لحلّ الأزمة السياسية. واغتنم أخيراً تذمّر الناس من ارتفاع الأسعار، وتزايد نسبة البطالة، ومن سوء إدارة الحكومة جائحة كوفيد 19، واندلاع بعض الاحتجاجات، محدودة العدد في بعض المدن، ليعلن في بيان متلفز استيلاءه على السلطات الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية)، وتجميده أعمال البرلمان، وإقالته رئيس الحكومة، وبعض الوزراء واعتزامه تعيين رئيس حكومة جديد، وأنّه يتحمّل مسؤولية المدّعي العام في البلاد، وحدّد لاحقاً مدّة التدابير الاستثنائية بشهر. وبرّر تلك القرارات بالاستناد إلى الفصل 80 من الدستور.

عارضت معظم الأحزاب التونسية الوازنة (حركة النهضة، قلب تونس، ائتلاف الكرامة، التيار الديمقراطي، حزب العمّال، الحزب الجمهوري، الحزب الاشتراكي ...) تلك التدابير كلّياً أو جزئياً، وعدّتها بعض الأحزاب عملية انقلابية، واعتبرتها أخرى اختراقاً جسيماً للدستور أو تجاوزاً لمنطوقه. والحزب الوحيد الذي أيّد القرارات الرئاسية مطلقاً هي حركة الشعب، وهي حركة قومية كلاسيكية مضادّة للربيع العربي، ومعروفة بتأييدها أنظمة وزعامات شمولية (القذافي، الأسد، السيسي). كما أنّ المنظمات المدنية الفاعلة (اتحاد الشغل، نقابة الصحفيين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، جمعية القضاة ...) تعاملت بحذر مع تلك القرارات، ودعت إلى ضرورة احترام الدستور والحريات العامة والخاصّة، والنأي بالجيش عن التجاذبات السياسية، وعدم تحويل التدابير الاستثنائية إلى تدابير مستدامة وضرورة الالتزام بمدّتها المحدودة. أمّا دولياً، فدعت منظمات حقوقية وسياسية وازنة (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، منظمة المجتمع المفتوح...) الرئيس التونسي إلى التراجع عن التدابير الاستثنائية الشمولية التي أقدم عليها، والسماح للبرلمان باستئناف نشاطه. وطالبت قوى دولية وازنة (أميركا، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا) قيس سعيّد بمحاورة مخالفيه السياسيين، واحترام المؤسّسات المدنية والهيئات التمثيلية المنتخبة، والحريات العامة والخاصّة، والعودة سريعاً إلى المسار الدستوري، واستئناف مشروع الدمقرطة. ويفسّر هذا الحذر الذي يشوبه الامتعاض من مبادرة قيس سعيّد، بأنّ مراقبين وقانونيين كثيرين يرون بعض التدابير التي اتخذها غير دستورية، وتؤدّي إلى تعطيل الحالة الديمقراطية، ذلك أنّ الفصل 80 من الدستور لا ينصّ على تجميد البرلمان في حالة الخطر الداهم (على افتراض وجوده). بل يظلّ «مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طوال هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حلّ مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة». ومن ثمّة، ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية تعليق عمل البرلمان، ولا إقالة رئيس الحكومة أو وزراء آخرين. كما لا يسمح الدستور التونسي لرئيس الجمهورية بتولّي مهام النائب العام، فالمشرّع التونسي حريص على الفصل بين السلطات، وعدم مركزتها في يد شخص واحد. وما أقدم عليه سعيّد من تجميع للسلطات بيده يُعدّ، في نظر قانونيين، اعتداء من سلطة رئاسية على سلطات مجاورة (تنفيذية، تشريعية، قضائية). لذلك رأى معظم فقهاء القانون في مبادرة سعيّد تجاوزاً للدستور، وتعسّفاً في استخدام السلطة. وعدّها أستاذه في القانون الدستوري، عياض بن عاشور، عملية انقلابية تامّة الأركان. ويخشى تونسيون من أن تكون مبادرة الرئيس تمهيداً لإرساء حكم رئاسوي، أحادي، عسكري، مستدام ومطلق.

ختاماً، لم يبذل الفاعلون السياسيون وأصحاب القرار الجهد الكافي خلال العشرية المنقضية لتحصين الديمقراطية بحزام شعبي، ومؤسّسي، وثقافي، ودستوري يحميها من أعداء الديمقراطية، ولم يرفدوا الانتقال السياسي بانتقال اقتصادي، فأدّى ذلك إلى تنامي نوستالجيا الدكتاتورية وصعود الزعاماتية/ الشعبوية. والثابت أنّ الديمقراطية التونسية حالياً في مأزق، ولا سبيل لفكّ مغالق الأزمة إلّا بجلوس الفرقاء السياسيين إلى طاولة الحوار، والالتزام بالعودة إلى المسار الدستوري، والتوجّه لاحقاً إلى صناديق الاقتراع. وإن لم يكن ذلك فإنّ تونس تسير إلى المجهول لا محالة.

(كاتب تونسي)

> مساء لا شركات مالية عاملة فيه ولا مصارف ولا شركات صيرفة وصرافين شرعيين، ولا حتى نكتة حاكم مصرف لبنان، المسماة منصة «صيرفة»

> انتظار سيارة السرفيس مرير، إذ إنّ سيارات أجرة كثيرة تنتظر على محطات البنزين لملء خزاناتها، أو تتوقف قسراً

ترفض التعامل مع سوق سوداء؟ قطعاً لا، ومن دون تبرير ذاتي أيضاً، فنحن وكلّ شيء آخر نقع في خانة النتائج حالياً، أما الأسباب فلا يعلم عنها غير من يتحكمون بهذا البلد؛ بقراره ودولاره وكهربائه وبنزينه .. بل إنّ التبرير، إن وُجد، يمكن أن يُعطى للمهرّب والناشط في السوق السوداء، لولا أنّهما مرتبطان، بشكل أو بآخر، بصاحب الأسباب ذاك في تحالفه المالي - السياسي - الديني، المتأله في السلطة منذ وُلد هذا الكيان غصباً وقهراً قبل قرن.

بعد هذه التفاصيل، وملء جزء من خزان الدرّاجة، يبدو مبالغة اكتشاف ثقب دولابها الخلفي. الدفع حتمي مجدّداً فاحتمال العثور على «بنشرجي» قريب في التاسعة مساء مستبعد. الوصول إلى مكان آمن ضروري، وغداً تفاوض جديد مع «البنشرجي» على دولاب يؤكد أنّه «فيتنامي لا يزحّط (ينزلق) بـ20 دولاراً». الكلام كان عندما وصل الدولار إلى 23 ألف ليرة، فهل سيبقي على سعر الـ20 دولاراً بعدما هبط الدولار، من دون أيّ منطق اقتصادي، إلى 17 ألف ليرة؟ الأمر مستبعد، حتى لو توسّط رئيس الحكومة المكلف نجيب ميقاتي نفسه، فوزير الاقتصاد «أمرَ» بتعديل الأسعار نزولاً، بالترافق مع نزول الدولار، ليقابل أحد المتحكّمين بالأسعار فوراً هذه الدعوة – الأمر، بتجاوب مشروط إذ قال: «الأسعار ستتدنى تلقائياً إذا بقي الدولار يهبط». وما إن قال ذلك، حتى صعد الدولار مجدداً على التطبيق الهاتفي، رغم أنّه مساء لا شركات مالية عاملة فيه ولا مصارف ولا شركات صيرفة وصرافين شرعيين، ولا حتى نكتة حاكم مصرف لبنان، المسماة منصة «صيرفة».

كيف يتبدل سعر الدولار ليلاً؟ لا بال فارغاً الآن، لضرب الأخماس بالأسداس، فالمهم الوصول، وغداً يوم نموذجي لبناني آخر.

(من أسرة العربي الجديد)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads